إن "من طبيعة العقل البشري أن يتساءل عن الأسباب الكامنة وراء أية ظاهرة مهما يكن نوعها، فيبحث عن تفسيرها بإخضاعها لأحكام يراها منطقية"([[1]](#footnote-1))، فالبحث عن الأسباب الخفية وراء ما هو ظاهر محسوس، والسؤال عن العلل يعد جزءًا من طريقة التفكير البشري، وجانبًا من الفطرة الإنسانية التي تتطلع دائمًا إلى معرفة الأسباب.

والتعليل ركن مهم من أركان منهج البحث العلمي، وكذلك الأمر في علوم العربية لاسيما النحو العربي، فالتعليل يعد أصلاً من أصوله([[2]](#footnote-2)).

وقد كان البحث عن السبب غاية قصدها علماء اللغة منذ بداية التأليف في علوم العربية، ولعل الخليل بن أحمد أول من أشار إلى التعليل من علماء العربية القدماء عندما أجاب أحد رفاقه حين سأله عن مصدر تعليلاته: هل أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها".([[3]](#footnote-3))

وإن كان البحث عن العلة غاية سعى إليها علماء اللغة فقد انبثقت عن إيمان راسخ لديهم بوجودها في أذهان المتكلمين بها، وأن مهمة العلماء هي الكشف عنها، والوصول إليها، لا اختراعها وابتداعها؛ لذا يقول ابن جني:" فإن أنت رأيت شيئًا من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا وتقصر أسبابها دوننا كما قال سيبويه: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر".([[4]](#footnote-4))

كما يذهب ابن الأعرابي إلى أن لكل اسم علة وإن غمضت، فيقول: "الأسماء كلها لعلة خصت العرب ما خصت من العلل، منها ما نعلمه ومنها ما نجهله، إلا أن مكة سميت مكة لجذب الناس إليها، والبصرة سميت البصرة للحجارة البيض الرخوة بها، والكوفة سميت الكوفة لازدحام الناس بها، من قولهم: تكوف الرمل تكوفًا إذا ركب بعضه بعضًا، فإن قال قائل: لأي علة سميت الرجل رجلاً والمرأة امرأةً والموصل الموصل ودَعَد دَعَدًا؟ قلنا: لعلل علمتها العرب، وجهلناها أو بعضها، فلم تزل عن العرب حكمة العلم بما لحقنا من غموض العلة، وصعوبة الاستخراج علينا".([[5]](#footnote-5))

إلا أن ميدان النحو هو تعليل التغيير الذي يقع في أواخر الكلم؛ لذا نشأت فكرة العامل النحوي.

أما فقه اللغة فميدانه أوسع وأرحب؛ ذلك أن من أهم أهدافه معرفة اللغة، وفهمها، واستنباط الأحكام الغائبة الكامنة فيما هو مشاهد محسوس من واقعها، وفي خصائصها، التي تجري عليها في صياغة الكلمات مفردة ومركبة.([[6]](#footnote-6))

 إن معرفة علل العرب في كلامها، والوقوف على أسباب تصرفها في ألفاظها لهو ثمرة من أهم وأمتع ثمرات معرفة قواعد اللغة ؛لأن " فقه اللغة مرحلة دراسية تلي معرفة قواعد اللغة التي نسميها "النحو والصرف" والتي تتعلق بصحة الكلام وفساده، فهو ثمرة المزيد من التمعن، والتدبر لطبيعة اللغة وخصائصها"([[7]](#footnote-7))، وهو السبيل إلى إدراك عبقرية اللغة التي وسعت كتاب الله، وحفظته، وبسببه خلدت.([[8]](#footnote-8))

والتعليل ركيزة يعتمد عليها فقه اللغة ليفسر الظواهر اللغوية العامة، والوقائع الخاصة، كما يعد طريقة يستعان بها في إظهار ما في اللغة من تناسق من خلال لمِّ شتات المتفرقات، وتلمس ما بينها من روابط جامعة، وصفات مشتركة.

ولعل ظاهرة تعدد مصادر الفعل من أولى الظواهر التي تفتقر إلى تفسير، ويعوزها التعليل، وهو ما سيحاول البحث الوقوف عليه في هذا الجزء من الدراسة.

إلا أن الكشف عن أسباب التعدد، والوصول إلى جزء من المنطق الخفي الذي يحكم هذه المسألة أمر لا يكتفى فيه بمعاجم اللغة، إذ لابد فيه من الرجوع إلى تفسيرات علماء اللغة المبثوثة في كتبهم، وملاحظاتهم حول هذه القضية.

كما أن من أهم ما يعتمد عليه في هذا المجال هو التدبر، والتأمل في أبنية المصادر المتعددة، وإطالة النظر في أوزانها، والتسجيل الدقيق للتغييرات التي تقع في أبنيتها، يقول الدكتور محمد حسين في هذا الصدد: "بعض هذا وأمثاله مما لا تجدي فيه معاجم اللغة؛ لأنه يتجاوز الاعتماد على الرواية إلى التأمل والتدبر في فطرة اللغة العربية وخصائصها، وتصرف أهلها فيها، وإبداعهم في ممارسة التعبير بها".([[9]](#footnote-9))

ومما يجدر التأكيد عليه قبل البدء في عرض أسباب التعدد أن القول بأن هذا العامل هو سبب من أسباب التعدد إنما هي محاولة، وافتراض تدعمه الشواهد والأمثلة، وقد يقوم غيره مقامه، ويصلح كونه سببا لذلك التعدد، ولعل في كلام الخليل السابق عن العلل خير دليل على احتمال الظواهر اللغوية لغير سبب، وقبولها التعليل بغير علة.

 وقد جاء هذا الباب مقسما تبعا لما توصل إليه البحث من أسباب أدت إلى تعدد المصادر، فجاء في ثلاثة فصول، هي:

الفصل الأول: أسباب معنوية.

الفصل الثاني: أسباب لفظية.

الفصل الثالث: ما ليس له سبب معنوي أو لفظي.

**مقدمة**

المعنى في اللغة: هو ما يقصد بشيء، ولا يطلقون المعنى على شيء إلا إذا كان مقصودًا، وأما إذا فهم الشيء على سبيل التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات، والمعنى ما يفهم من اللفظ([[10]](#footnote-10)). ومعنى كل كلام، ومعناته ومعنيته، مقصده([[11]](#footnote-11)).

وإذا كان المفهوم اللغوي للفظ هو ما يتلفظ به الإنسان من الكلام، وللمعنى هو المقصود باللفظ، فالقصد شرط في اللفظ والمعنى، إذ لو لم يعتبر القصد لا يسمى الملفوظ كلامًا.([[12]](#footnote-12))

وللمعاني مكانة كبيرة عند العرب، لذا أولوها عنايتهم واهتمامهم، يقول ابن جني في "باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني":"اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك، وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسماع التي تلتزمها، وتتكلف استمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها".([[13]](#footnote-13))

ولاغرو أن يكون للمعاني أثر على الألفاظ، فالمعاني إنما تؤدى بالألفاظ، وعن طريقها تصل إلى المتلقين، يقول ابن جني في ذلك: "فأول ذلك عنايتها بألفاظها فإنها لما كانت عنوان معانيها وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد، ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعًا لذ لسامعه فحفظه فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفس به، ولا أنقت لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له وجئ به من أجله".([[14]](#footnote-14))

ولما كانت الألفاظ هي وسيلة المعاني وطريقها، وبها يفرق بين المعاني، ويعبر عن دقائقها، وتفاصيلها؛ لذا كان التصرف فيها بالتغيير، والزيادة والتجريد لتكون مواتية للمعاني، مناسبة لها، ودالة عليها.

وقد تبين من خلال دراسة ظاهرة تعدد المصادر في القاموس ومحاولة تفسيرها أن ثمة أسبابا معنوية كانت وراء تعدد المصادر، والمقصود بها الأسباب التي مرجعها المعاني التي تدل عليها المصادر، سواء اختلفت هذه المعاني، أو اتفقت، أو كثرت وغلبت حتى صار لها أبنية صرفية خصصت للدلالة عليها.

 و هو ما ستعرض له الدراسة في هذا الفصل، في محاولة لإيضاح العلاقة بين المعنى والمبنى، وأثر المعنى على أبنية المصادر القياسية والسماعية، ويقع ما في هذا الفصل من أسباب معنوية في أربعة مباحث، وهي:

1. التفريق بين المعاني.
2. الحمل على النَّظير.
3. الحمل على الضدّ.
4. المعاني الصرفية للصيغ المصدرية.

**المبحث الأول**

**التفريق بين المعاني**

**1ـ 1ـ1ـ مقدمة**

 يعد اختلاف المعاني بين المصادر من الأسباب المهمة لتعددها، وتنوع صيغها، ولا غرو في ذلك فاختلاف المعنى غالبا ما يتبعه اختلاف في المبنى، إلا إن كان من اختلاف اللغات، وهذه قاعدة أصيلة في اللغة العربية، وسنة من سنن العرب في كلامهم، ومظهر من مظاهر إبداعهم في التعبير عن أغراضهم،يقول سيبويه: "واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين... واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة"[[15]](#footnote-15)(1). والشاهد هنا أن سيبويه فرق بين معاني "وجد" من خلال ذكر مصدري" الموجدة، والوجدان"،والتفريق بينها، كما يقول تعليقا على تسمية الحجارة والحديد بالرزين، والمرأة رزان:"وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب، فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصا به شيء دون شيء ليفرق بينهما. فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الأبنية"[[16]](#footnote-16)(2)، وهذا أمر معلوم في اللغة عامة.

 أما اختلاف الأبنية لاختلاف المعاني في المصادر فقد تنبه علماء اللغة إلى هذه القضية، وأشاروا إليها في كتبهم، ومن أبرز هؤلاء: ابن قتيبة حيث عقد بابا أسماه "باب المصادر المختلفة عن الصدر الواحد" [[17]](#footnote-17)(3)، ويقول فيه: "أكثر هذه الحروف إذا أنت رجعت إلى أصولها وجدتها من موضع واحد، وفُرِقَ بينها وبين مصادرها، وبين بعض أفاعيلها ليكون لكل معنى لفظ غير لفظ الآخر"[[18]](#footnote-18)(1)، وتابع ابن السكيت هذه الظاهرة في القسم الأول من كتابه "إصلاح المنطق" حيث درس الأبنية المتفقة في أصولها واشتقاقها، والمختلفة في معانيها، ومن ذلك المصادر[[19]](#footnote-19)(2)، كما عقد ابن سيده بابا تحت عنوان:"باب مصادر مختلفة الأبنية متفقة الألفاظ صيغت على ذلك للفرق"[[20]](#footnote-20)(3).

 وقد عُني ابن درستويه بأمثلة هذا النوع من المصادر، ومن شواهد ذلك ما ذكره في باب المصادر، حيث قال:"وفيه أفعال مختلفة الأمثلة، جرت مصادرها على حسب اختلاف الأفعال، وأفعال مختلفة تختلف مصادرها لاختلاف المعاني فيها، والمفعولين، أو الفاعلين[[21]](#footnote-21)(4)".

 يتضح من كلام علماء اللغة الذين تناولوا هذه الظاهرة أن العلة التي أدت إلى اختلاف طائفة من المصادر، وتنوع صيغها هي تعدد المعاني التي يدل عليها الفعل، والحاجة إلى التمييز بينها، وكأن المصدر علامة على المعنى، وسمة تميزه, إذ الفعل قد يكون مُشْترَكا، ومعانيه مختلفة، فيصير التفريق بين المعاني بالنظر إلى المصادر، ويمكن القول: إن السبب في تعدد المصادر هو اختلاف المعاني، بينما الغرض من تعددها هو التفريق بين تلك المعاني.

 ومن المحدثين من يعتمد على اختلاف المعاني في تفسير تعدد الأبنية فالدكتور فاضل السامرائي مثلا يرى أن اختلاف الصيغ دلالة على اختلاف المعاني، يقول: "ولاشك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة، إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى لابد أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة "[[22]](#footnote-22)(5).

 وبتتبع أمثلة المصادر الواردة في معجم القاموس أمكن لنا رصد أمثلة كثيرة متفقة في حروفها الأصلية، وفي دلالتها على المعنى العام، ولكنها مختلفة الأبنية لاختلاف معانيها الفرعية، أو ولوجود فروق دلالية بينها، والسياق غالبا هو الذي يفرق بينها، ويحدد دلالتها، وهي في تعددها تنتمي إلى مادة لغوية واحدة.

 ونظرا لكثرة أمثلة هذا النوع، وحتى نتمكن من إبراز أثر اختلاف المعاني على تعدد المصادر آثرنا أن نعرض تلك الأمثلة من خلال الصور التالية:

 **1ـ1ـ2ـ اختلاف معاني المصادر مع اتحاد الفعل لفظا ووزنا،أو اختلاف المصادر مع اتفاق أمثلة الفعل.**

 في هذه الصورة تختلف أبنية المصادر، وتتعدد صيغها في حين يكون فعلها على لفظ واحد في ماضيه ومضارعه، وهو ما يسمى بـ"المشترك اللفظي"، فتتعدد أبنية المصادر للتفريق بين المعاني المتعددة التي يدل عليها الفعل، وقد مثل ابن درستويه لهذه الصورة بمصادر الفعل "وجد"، فقال:" فمن ذلك قوله: وجدت المال، وهو فعل مستعمل في وجوه مختلفة، ولفظ ماضيه ومستقبله في كل وجه من وجوهه، مع اختلافها في المعنى، على لفظ واحد، ولكن مصادرها مختلفة مع اتفاق أمثلة الفعل...وإنما خولف بين مصادره ؛ للفرق بين معانيه التي وصفنا "[[23]](#footnote-23)(1).

وقد أشار ابن درستويه إلى مواطن اختلاف المعنى بين المصادر، حين قال في باب المصادر: "وفيه أفعال مختلفة الأمثلة، جرت مصادرها على حسب اختلاف الأفعال، وأفعال مختلفة تختلف مصادرها لاختلاف المعاني فيها، والمفعولين، أو الفاعلين"[[24]](#footnote-24)(2).

يفهم من النص السابق أن اختلاف المصادر لاختلاف المعاني يرجع إلى ثلاثة أمور، هي: اختلاف معنى الفعل، واختلاف الفاعلين، واختلاف المفعولين.

 **1ـ1ـ2ـ(أ) اختلاف معنى الفعل**

 وقد كان لهذه الصورة في معجم القاموس نظائر كثيرة منها ما يلي:

 1ـ أـ1ـ" ضَرَبَه يَضْرِبُهُ، وضَرَّبَهُ،...وضَرُبَتْ يَدُهُ، ككَرُم جادَ ضَرْبُها. وضَرَبَتِ الطَّيْرُ تَضْرِبُ ذَهَبَتْ تَبْتَغِي الرِّزْقَ، وعلى يَدَيْهِ أمْسَكَ، وفي الأرضِ ضَرْباً وضَرَبَاناً خَرَجَ تاجِراً أو غازياً، أو أسْرَعَ، أو ذَهَبَ، وبنَفْسِه الأرضَ أقامَ، كأضْرَبَ، ضِدُّ، والفَحْلُ ضِراباً نَكَحَ،..."([[25]](#footnote-25))

 يتضح من النص السابق أن الفعل " ضرب" جاءت له مصادر متعددة بمعان مختلفة، وهي: الضرب بمعنى ضرب اليد،والضرب والضربان بمعنى السفر، والضِراب بمعنى النكاح، وقد جاء الفعل على لفظ واحد، لم يتغير وزنه.

 1ـ أ ـ2ـ"مَرَّ مَرّاً ومُروراً جازَ، وذَهَبَ، كاسْتَمَرَّ. مَرَّهُ، به جازَ عليه. وامْتَرَّ به،عليه كَمَرَّ. وقَوْلُ الله تعالىﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃﮄ ﭼ ([[26]](#footnote-26))، أي: اسْتَمَرَّتْ به. وأمَرَّهُ على الجِسْرِ سَلَكَهُ فيه. وأمَرَّهُ به جَعَلَهُ يَمُرُّ به. ومَارَّهُ مَرَّ مَعَهُ... والمُرُّ، بالضم: ضِدُّ الحُلْوِ، مَرَّ يَمَرُّ، بالفتح والضم، مَرارَةً وأمَرَّ "([[27]](#footnote-27)).

 يعد كلا من "مَرّاً" و"مُروراً" مصدرين للفعل "مَرَّ" بمعنى: جازَ، وذَهَبَ، أما "مَرارَةً" فهو مصدر للفعل "مَرَّ "بمنى صار مُرّاً، وهو: ضِدُّ الحُلْوِ، وقد اتفق بناء الفعل واختلف بناء المصدر لاختلاف المعنيين. 1ـ أ ـ3 " الْأَمْنُ والآمِنُ، كصاحِبٍ ضِدُّ الخَوْفِ، أمِنَ، كفَرِحَ، أمْناً وأماناً، بفَتْحِهِما، وأمَناً وأمَنَةً، محرَّكتينِ، وإمْناً، بالكسر... والْأَمانَةُ والْأَمَنَةُ: ضِدُّ الخِيانَةِ، وقد أمِنَهُ، كسَمِعَ، وأمَّنَهُ

تأمِيناً وائْتَمَنَه واسْتأمَنَه، وقد أمُنَ، ككَرُمَ، فهو أمينٌ وأُمَّانٌ، كرُمَّانٍ: مَأْمونٌ به ثِقَةٌ " ([[28]](#footnote-28))

 أورد المجد "الْأَمْنُ والآمِنُ، وأماناً، وأمَناً وأمَنَةً، وإمْناً "على أنها مصادر فعلها "أمِنَ"، بينما " الْأَمانَةُ والْأَمَنَةُ: ضِدُّ الخِيانَةِ، وفعلها أيضا: "أمِنَهُ كسَمِعَ" والفرق بينهما أن " أَمِنَ" الأول لازم؛ لذا مثل له بـ "فَرِحَ، " والثاني متعد ؛لذا مثل له بـ"سَمِعَ".

 **1ـ1ـ2ـ(ب) اختلاف المصادر باختلاف الفاعلين.**

 و في هذه الصورة تختلف معاني المصادر باختلاف الفاعل الذي يسند إليه الفعل مع كون لفظ الفعل واحدا لا يتغير، ومن أمثلة ذلك:

 1ـ ب ـ1 ـ"وَجَبَ يَجِبُ وُجوباً وجِبةً لَزِمَ. وأوْجَبَه ووجَّبَه، وأوجَبَ لك البيعَ مُواجَبَةً ووِجاباً، واستَوْجَبَه استَحَقَّه... ووَجَبَ يَجِبُ وجْبَةً سقَط، والشمسُ وجْباً ووجُوباً غابتْ، والعينُ غارتْ، وعنه ردَّه، والقلْبُ وجْباً ووجيباً ووجَباناً خَفَقَ،...والوَجْبُ النَّاقَةُ التي يَنْعَقِدُ اللِّبَأُ في ضَرْعِها، كالمُوَجِّبِ، وسِقاءٌ عَظيمٌ منْ جِلْدِ تَيْسٍ، ج وِجابٌ، والْأَحْمَقُ، والجَبانُ، كالوَجَّابِ والوَجَّابَة، مُشَدَّدتينِ، وقد وجُبَ، ككَرُمَ، وُجُوبَةً، والخَطَرُ، وهو السَّبَقُ الذي يُناضَلُ عليه. والوَجْبَةُ السَّقْطَةُ مع الهَدَّةِ "([[29]](#footnote-29)).

 يقول ابن درستويه تعليقا على اختلاف مصادر"وَجَبَ" باختلاف معانيها:"فاتفقت ألفاظ هذه الأفعال، لاتفاق معناها، واختلفت مصادرها؛ لاختلاف الفاعلين ليفرق بينها، فقيل في بعضها:وجوبا كما يقال: سقوطا، ووقوعا، وفي بعضها:جبة، كما يقال: عدة وزنة، وفي بعضها: وجيبا، كما يقال:خر الماء خريرا، وهو صوته؛ لأن القلب إذا وجب كان لخفقانه صوت خفي"([[30]](#footnote-30)).

 1ـ ب ـ 2 ـ "بَرَأَ اللَّهُ الخَلْقَ، كَجَعَلَ، بَرْءاً، وبُرُوءاً خَلَقَهُمْ، والمَرِيضُ يَبْرَأُ ويَبْرُؤُ بُرْءاً، بالضمِّ، وبَرُوءاً، وبَرُؤَ، كَكَرُمَ وفَرِحَ، بِرْءاً وبُرْءاً وبُرُوءاً نَقِهَ، وأبْرَأَهُ اللَّهُ، فهو بارِئٌ وبَرِيءٌ، ج كَكِرَامٍ. وبَرِئ من الأمرِ يِبْرَأُ؛ ويَبْرُؤُ نادِرٌ، بَرَاءً وبَرَاءَةً وبُرُوءاً تَبَرَّأَ، وأَبْرَأَكَ منه وبرأَك، وأنتَ بَريءٌ"([[31]](#footnote-31)).

 1ـ ب ـ3 "الحَوْمُ القَطيعُ الضَّخْمُ من الإِبِلِ إلى الأَلْفِ، أو لا يُحَدُّ. وحَوْمَةُ البَحْرِ والرَّمْلِ، والقِتالِ، وغَيْرِهِ مُعْظَمُهُ، أو أشَدُّ مَوْضِعٍ فيه. وحامَ الطَّيْرُ على الشيء حَوْماً وحَوَماناً دَوَّمَ، وكذا الإِبِلُ، و فلانٌ على الأَمْرِ حَوْماً وحِياماً وحُؤوماً وحَوَمَاناً رامه، فهو حائمٌ"([[32]](#footnote-32))

 **1ـ1ـ2ـ(ج) اختلاف المصادر باختلاف المفعولين**

وهنا تختلف معاني المصادر باختلاف ما يقع عليه الفعل، وقد مثل ابن درستويه لهذا النوع بمصادر الفعل "وجد"، فقال:" فظن من لم يتأمل المعاني، و لم يلحق الحقائق:أن هذا لفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة ؛ وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيرا كان أو شرا، ولكن فرقوا بين المصادر؛ لأن المفعولات كانت مختلفة، فجعل الفرق في المصادر؛ لأنها أيضا مفعولة، والمصادر كثيرة التصاريف جدا، وأمثلتها كثيرة مختلفة، و قياسها غامض، وعللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم ؛ فلذلك توهم أهل اللغة أنها تأتي على غير قياس ؛ لأنهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها"([[33]](#footnote-33)).

ومن أمثلة هذه الصورة الواردة في المعجم ما يلي:

1ـ ج ـ1 "عبَرَ الرُّؤيا عَبْراً وعِبارةً وعَبَّرَها فَسَّرَها، وأخْبَرَ بآخِرِ ما يَؤُولُ إليه أمْرُها. واسْتَعْبَرَه إيَّاها سَألَهَ عَبْرَها.وعَبَّرَ عما في نفسه: أعْرَبَ، وعَبَّرَ عنه غيرهُ فأعْرَبَ عنه، والاسم: العَبْرَةُ والعِبارةُ. وعِبْرُ الوادِي، ويفتحُ: شاطِئُه، وناحِيَتُه. وعَبَرَه عَبْراً وعُبوراً: قَطَعَه

من عِبْرِه إلى عِبْرِهِ..." ([[34]](#footnote-34)).

 1ـ1**ـ3 ـ اختلاف المصادر مع اختلاف الفعل وزنا ومعنى.**

في هذه الصورة يصاحب اختلاف المصادر اختلاف في لفظ الفعل ومعناه، ومن أمثلة ذلك الواردة في المعجم الآتي:

 ـ"الحِرْمُ، بالكسرِ الحَرامُ ج حُرُمٌ، وقد حَرُمَ عليه، ككَرُمَ، حُرْماً، بالضمِّ، وحَراماً، كسَحابٍ، وحَرَّمَهُ اللّهُ تَحْريماً، وحَرُمَتِ الصلاةُ على المَرْأةِ، ككَرُمَ، حُرْماً، بالضمِّ وبضَمَّتينِ، وحَرِمَتْ، كفَرِحَ، حَرَماً وحَراماً، وكذا السّحورُ على الصائم... وحَرَمَهُ الشيءَ، كضَرَبَهُ وعَلِمَه، حَريماً وحِرْماناً، بالكسرِ، وحِرْماً وحِرْمَةً، بكسرِهِما، وحَرِماً وحَرِمَةً وحَرِيمَةً، بكسر رائِهِنَّ: مَنَعَه.... وحَرِمَ، كفَرِحَ: قُمِرَ ولَم يَقْمُرْ هو، ولَجَّ، ومَحَكَ، و ذاتُ الظِّلْفِ، و الذِّئْبَةُ، و الكَلْبَةُ حِراماً، بالكسر: أرادَتِ الفَحْلَ، كاسْتَحْرَمَتْ، فهي حَرْمى..." ([[35]](#footnote-35)).

 ـ"وقَدَمَ القَوْمَ، كنَصَرَ، قَدْماً وقُدُوماً وقَدَّمَهُم واسْتَقْدَمَهُم: تَقَدَّمَهُم. وقَدُمَ، كَكَرُمَ، قَدَامَةً وقِدَماً، كعِنَبٍ: تَقادَمَ، فهو قَديمٌ وقُدامٌ، كغُرابٍ... وأقْدَمَ على الأمْرِ: شَجُعَ، وأقْدَمْتُهُ وقَدَّمْتُهُ. والقِدَمُ، كعِنَبٍ: ضِدُّ الحُدوثِ، وبضَمَّتَيْنِ: المُضِيُّ أمامَ أمامَ. وهو يَمْشِي القُدُمَ والقُدُمِيَّةَ واليَقْدُمِيَّةَ والتَّقْدُمِيَّةَ والتَّقْدُمَةَ: إذا مَضَى في الحَرْبِ... وقد قَدَمَ، كنَصَرَ وعَلِمَ، وأقْدَمَ وتَقَدَّمَ واسْتَقْدَمَ، والاسْمُ: القُدْمَةُ،...وقَدِمَ من سَفَرِهِ، كعَلِمَ، قُدوماً وقِدْماناً، بالكسر: آبَ، فهو قادِمٌ..." ([[36]](#footnote-36))

 ـ"الوَسْمُ أثَرُ الكَيِّج وُسومٌ، وسَمَه يَسِمُه وَسْماً وَسِمَةً فاتَّسَمَ. والوِسامُ والسِّمَةُ، بكسرهما ما وُسِمَ به الحَيَوانُ من ضُروبِ... والوَسامَةُ: أثَرُ الحُسْنِ، وقد وَسُمَ، ككَرُمَ، وَسامةً ووَساماً، بفتحهما، فهو وَسيمٌ..." ([[37]](#footnote-37))

1ـ1**ـ 3 ـ اختلاف المصادر لاختلاف الأوجه الدالة عليها.**

 و هو يدخل في تعدد المصادر تبعا لاختلاف المعنى حيث تشترك المصادر في الدلالة

على معنى الفعل ذاته، ولكن يختص كل منهما بمعنى يستعمل فيه، أو بالدلالة على ذلك المعنى في شيء مخصوص، فيكون لكل مصدر وجه من أوجه المعنى أو صفة من صفاته. ومن هذه المصادر ما يختلف في صيغته، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

 "الصِّغَرُ، كعنبٍ، والصَّغارَةُ، بالفتح خلافُ العِظَمِ، أو الأُولى في الجِرْمِ، والثانيةُ في القَدْرِ، صَغُرَ، ككَرُمَ وفَرِحَ، صَغارَةَ وصِغَراً، كعنبٍ، وصَغَراً، محركةً، وصُغْراناً، بالضم،..."([[38]](#footnote-38))

 يتضمن النص السابق إشارة إلى أن من علماء اللغة من يخصص مصدر"الصِّغَرُ" بالاستعمال مع الجرم، ويخصص مصدر "الصَّغارَةُ" بالقَدْر، ومنهم من يسوي بينهما.

 "كَدَرَ، مُثَلَّثَةَ الدالِ، كَدَارَةً وكَدَراً، محرَّكةً، وكُدُوراً وكُدورَةً وكُدْرَةً، بضمِّهِنَّ، واكدَرَّ اكْدِراراً، وتَكَدَّرَ نَقيضُ صَفا... وكدَّرَهُ تكدِيراً جَعَلَهُ كَدِراً. والكُدْرَةُ في اللَّوْنِ، والكُدُورَةُ في الماءِ والعينِ.والكَدَرُ، محركةً في الكُلِّ..." ([[39]](#footnote-39)).

 خُصِّص مصدر "الكُدْرَةُ" باستعماله في اللَّوْنِ، وخصص مصدر "الكُدُورَةُ " باستعماله في الماءِ والعينِ.

 وقد ظهر الفيروزآبادي من خلال الأمثلة السابقة مترددا في إظهار الفروق اللغوية بين المصادر؛ إذ لم يكن حاسما في النص عليها، فنجده يسوي بين المصدرين، ثم يتبعه بذكر الفرق بينها، مع الفصل بين التسوية والفرق بحرف (أو).

 ومن هذه المصادر ما تتطابق حروفه وحركاته، ولا تختلف إلا في حركة واحدة، وتختص كل صيغة بالدلالة على المعنى في شيء مخصوص،أو على جهة مخصوصة, وقد كان موقف علماء اللغة من هذه الألفاظ يسير في اتجاهين:

 الاتجاه الأول:يفرق بين هذه المصادر، ويرى أن اختلاف الحركة يعني اختلاف المعنى،

ويحاول استنباط الفروق الدلالية بينها، ومن هؤلاء العلماء:الفراء([[40]](#footnote-40))، وأبو عبيدة([[41]](#footnote-41))، وابن درستويه الذي يقول:"اعلموا أنه ليست كلمة تأتي بحركتين مختلفتين؛ إلا لاختلاف معنيهما، ولا يجوز أن تختلف الحركتان والمعنى فيهما واحد ؛لأن كل حركة موضوعة لمعنى كما أن كل حرف لمعنى، وإن كان كثير من اللغويين يتوهمون أن الكلمة قد تفتح وتضم بمعنى واحد؛ لخفاء الفرق بينهما عليهم،واشتباه المعنيين عندهم. وهذا الباب كثير جدا، نحو قولهم: الجهد، والجهد، والضعف، والضعف..." ([[42]](#footnote-42))

الاتجاه الثاني: لا يفرق بين المصادر التي تختلف حركاتها في أكثر الأمر، ويرجع اختلاف الحركات إلى اختلاف اللغات والنطق عند العرب، ومن هؤلاء الزجاج([[43]](#footnote-43)).

ومن أمثلة ذلك في المعجم ما يلي:

 \*"الضَّعْفُ، ويُضَمُّ، ويُحَرَّكُ ضِدُّ القُوَّةِ. ضَعُفَ، ككَرُمَ وَنَصَرَ، ضَعْفاً ضُعْفاً وضَعَافَةً وضَعَافِيَةً، فهو ضعيفٌ وضَعوفٌ وضَعْفانُ، ج ضِعافٌ وضُعَفاءُ وضَعَفَةٌ وضَعْفَى وضَعافَى، أو الضَّعْفُ في الرَّأيِ، وبالضم في البَدَنِ..." ([[44]](#footnote-44)).

 \*"الكَرْهُ، ويُضَمُّ الإِباءُ، والمَشَقَّةُ، أو بالضم ما أكْرَهْتَ نَفْسَكَ عليه، وبالفتح ما أكْرَهَكَ غيرُكَ عليه. كَرِهَهُ كَسَمِعَهُ، كَرْهاً ويُضَمُّ، وكَراهَةً وكراهِيَةً، بالتَّخْفيفِ، ومَكْرَهَةً، وتُضَمُّ راؤُهُ، وتَكَرَّهَهُ..." ([[45]](#footnote-45)).

 و أخيرا إذا أردنا أن نصنف هذا السبب من أسباب تعدد المصادر فإنه يدخل ضمن الأبنية التي دعت إليها الحاجة، فلا شك أن التفريق بين المعاني، والتمييز بينها حاجةُُ ملحة يتطلبها مستعمل اللغة، ولا يكاد يستغني عنها.

 أما من حيث كون هذا العامل داخلي أو خارجي فإن الدكتوره وسمية المنصور تصنفه ضمن العوامل الخارجية؛ لأن تأثيره آت من خارج الصيغة، فتقول: "فإن عوامل أخرى تكشف عن تأثير آت من خارج بنية الصيغة، كالدلالة على معنى أو اختلاف اللهجات"([[46]](#footnote-46))

 و من أهم ما تجدر الإشارة إليه أن التفريق بين المعاني في المصادر يوضح جانبا من عبقرية اللغة العربية، ومراعاتها حاجة المتكلمين بها، وتعدد أغراضهم، كما يوضح جانبا من دقتها في التعبير عن المعاني.

**المبحث الثاني**

**الحمل على النظير**

 **1ـ2ـ1ـ مقدمة**

 إن من عادة العرب في كلامهم أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه أو وزنه وصورته، يقول سيبويه:" وهم مما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"[[47]](#footnote-47)(1) ويقول ابن مالك:"والشيء قد يعطى حكم ما هو في معناه وإن اختلفا في اللفظ"[[48]](#footnote-48)(2)

 ويكون الحمل على النظير سببا في تعدد المصادر حين يأتي للفعل مصدر على وزن غير الوزن الغالب في أمثاله، وإنما جاء على هذا الوزن حملا على مصدر آخر هو نظير له، و يشبه معناه.

 يقول سيبويه في حديثه عن المصادر:"والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء "[[49]](#footnote-49)(3)، ويقول مشيرا إلى أثر هذا العامل في تعدد مصادر الفعل: "ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك: "يَئِست يَأسا ويَآسَة، وسَئِمت سَأما وسَآمة، وزَهِدت زَهْدا وزَهَادة، فإنما جملة هذا لترك الشيء"[[50]](#footnote-50)(4).

 يتضح من كلام سيبويه السابق أنه يفسر مجيء مصدر"فَعَالَة" من الأفعال الثلاثة السابقة بتقاربها في المعنى، واشتراكها في الدلالة على ترك الشيء، في حين أن المصدر الغالب في أمثال "فَعِلَ" اللازم هو "فَعَل"،أما المتعدي فالغالب فيه "فَعْل"، وبالرجوع إلى مواد المصادر السابقة في معجم القاموس وجدنا المصادر التالية:

 \*"زَهَدَ فيه، كمَنَعَ وسَمِعَ وكَرُمَ، زُهْداً وزَهادَةً أو هي في الدُّنْيا، والزُّهْدُ في الدِّينِ ضِدُّ رَغِبَ. وكمَنَعَه حَزَرَهُ، وخَرَصَهُ، كأَزْهَدَهُ. والزَّهَدُ، محرَّكةً الزَّكاة..."[[51]](#footnote-51)(1)

 \*"اليَأْسُ واليآسَةُ القُنُوطُ، ضِدُّ الرجاءِ، أو قَطْعُ الأَمَلِ، يَئِسَ يَيْأَسُ، كيَمْنَعُ ويضْرِبُ شاذٌّ..."[[52]](#footnote-52)(2)

 \*"سَئِمَ الشيءَ، و منه، كفرِحَ، سَأْماً وسَأَماً وسَأْمَةً وسَآمَةً وسَآماً مَلَّ "[[53]](#footnote-53)(3)

 واعتمد ابن درستويه على هذا العامل في تفسير تعدد المصادر؛ إذ يقول:"وقد يدخل مصدر أحد البابين على الآخر؛ لشركة تقع في معنى، أو تشابه من جهة بينهما"[[54]](#footnote-54)(4)، ومن ذلك تفسيره مصدر الوَجْد بمعنى الحزن حيث يقول: " ومن ذلك قولهم: وجدت وجدا في الحزن، على وزن " فَعْل "؛ لأنه مثل نظيره في المعنى، وهو الغَمُّ والهَمُّ والكَرْبُ "[[55]](#footnote-55)(5)

 كما نجد عند ابن سيده نصا صريح الدلالة على كون الحمل على النظير سببا لتعدد المصادر، إذ يقول:" والأصل في مصدر الثُّلاثي الذي لا يتعدَّى مما هو على فَعَلَ يَفْعُل، أو يَفْعِل أن يجيءَ على " فُعول" نحو: قَعَدَ يَقْعُد قُعوداً، وجَلَسَ يَجْلِس جُلوساً، فهذا الأصل المطَّرِد وما جاء من مصادره على غير هذا البناء فهو على طَريقة النادرِ الذي يُحتاج فيه إلى معرفةِ النظيرِ حتى يَجوز ما يجوز فيه على شرائط النادرِ ويمتنعَ مما لا يجوزُ مما ليس له نظير في كلام العربِ."[[56]](#footnote-56)(6) و الشاهد في قوله:" وما جاء من مصادره على غير هذا البناء فهو على طَريقة النادرِ الذي يُحتاج فيه إلى معرفةِ النظيرِ" أي: أن النظير مبرر لحمل المصدر عليه، والإتيان به على وزن غير الوزن الغالب في أمثاله، ومخالفة الأصل الذي عليه مصادر ذلك الباب.

 و يمكن الاستعانة بهذا العامل في تفسير تعدد مصادر بعض الأمثلة الواردة في معجم القاموس، ومن هذه الأمثلة ما يلي:

 **1ـ2ـ2ـ الغَضَب والسُّخط**

 ـ جاء في "غضب":" الغَضْبُ الثَّوْرُ، والْأَسَدُ، كالغَضُوبِ، والشَّديدُ الحُمْرَةِ، أو الْأَحْمَرُ الغَليظُ، وصَخْرَةٌ صُلْبَةٌ، كالغَضْبَةِ، وبالتَّحْريكِ: ضِدُّ الرِّضا، كالمَغْضَبَةِ. غَضِبَ، كَسَمِعَ، عليه، ولَهُ: إذا كانَ حَيًّا، وغَضِبَ به: إذا كانَ مَيِّتاً " [[57]](#footnote-57)(1)

 ـ جاء في"سخط": "السُّخْط، بالضم وكعُنُقٍ وجَبَلٍ ومَقْعَدٍ ضِدُّ الرِّضى، وقد سَخِطَ، كفرحَ، وتَسَخَّطَ. والمَسْخوطُ المَكْروهُ. أسْخَطَه أغْضَبَه..."[[58]](#footnote-58)(2)

 أورد صاحب المعجم أربعة مصادر للفعل "سَخِطَ" من خلال ضبطها بأمثلة مشهورة، وهذه المصادر هي: السُّخط، والسُّخُط، والسَخَط، ومَسْخَط، وكان المصدر الغالب في أمثاله "سَخْط" على اعتبار أن الفعل متعد ـ كما ذهب سيبويه ـ في حين يدل نص المعجم على أن الفعل لازم، ويمكن تفسير صيغة المصدر"سَخَط" بأن السبب في وجودها هو الحمل على نظيرها وهو المصدر"غَضَب"، يقول سيبويه : "وقالوا: سَخِطَه سَخَطَا، شبهوه بالغَضَب حين اتفق البناء، وكان المعنى نحوا منه، يدلك ساخط و سَخِطته أنه مدخل في باب الأعمال التي ترى وتسمع، وهو موقعه بغيره"[[59]](#footnote-59)(3)

 يفهم من كلام سيبويه السابق أنهم شبهوا السَخَطَ بالغَضَب حين اتفق البناء؛ لأن "سَخَطا" مصدر فعل يتعدى، و"الغضب" مصدر فعل لا يتعدى، وذلك لاتفاقهما في معنى الفـعل، ووزنه.

 ويقول أبو علي في شرح كلام سيبويه السابق:" يعني أن "سَخَطَاً" مصدرُ فِعْل يتعدَّى، وقد

شبَّهه بالغَضَب مصدرِ فِعْل لا يتعدَّى؛ لاتفاقهما في وزن الفِعْل، وفي المعنى"([[60]](#footnote-60))

**1ـ2ـ3ـ الحُبُّ والوُدُّ.**

 جاء في "حبب ": "الحُبُّ الوِدادُ، كالحِبابِ والحِبّ، بكسرهما، والمَحَبَّةِ والحُبابِ بالضم. أَحَبَّهُ، وهو مَحْبُوبٌ، على غيرِ قِياسٍ، ومُحَبُّ، قليلٌ. وحَبَبْتُه أَحِبُّهُ، بالكسر، شاذٌّ، حُبًّا، بالضم وبالكسر، وأحْبَبْتُه واسْتَحْبَبْتُه..."[[61]](#footnote-61)(2)

 جاء في "ودد": "الوُدُّ والوِدادُ الحُبُّ، ويُثَلَّثانِ، كالوِدَادَةِ والمَوَدَّةِ والمَوْدِدَةِ والمَوْدودَةِ. وودَدْتُهُ ووَدِدْتُه، أوَدُّه فيهما."[[62]](#footnote-62)(3)

 يمكن تفسير مصدر"وُدّ" بالحمل على نظيره "حُب"، لأنَّ الفعل "وَدَّ" كان القياس في مصدره أن يأتي على "فَعْل"؛ لأنه من باب "فَعَل" المتعدي، ولكن قيل:"وُدًّ" حملا على مرادفه "حُبّ"، ويؤيد ذلك تفسير كل منهما بالآخر في المعجم مما يدل على اقترانهما في الكلام، والاستعمال، وتلازمهما في الذهن عند الذكر، وإنما قلنا أن "وُدّ" حملت على "حُبّ"، وليس العكس ؛ لأن مصدر الحُبِّ هو الأشهر في مصادر فعله، وأكثرها استعمالا، بخلاف الوُدِّ.

 **1ـ 2ـ4ـ المُروُر والعُبُور.**

 جاء في"مرر": "مَرَّ مَرّاً ومُروراً جازَ، وذَهَبَ، كاسْتَمَرَّ. مَرَّهُ، به جازَ عليه. وامْتَرَّ به، عليه كَمَرَّ.[[63]](#footnote-63)(4)

 وجاء في "عبر": "عبَرَ الرُّؤيا عَبْراً وعِبارةً وعَبَّرَها فَسَّرَها، وأخْبَرَ بآخِرِ ما يَؤُولُ إليه أمْرُها. واسْتَعْبَرَه إيَّاها سَألَهَ عَبْرَها.وعَبَّرَ عما في نفسه: أعْرَبَ، وعَبَّرَ عنه غيرهُ فأعْرَبَ عنه، والاسم: العَبْرَةُ والعِبارةُ. وعِبْرُ الوادِي، ويفتحُ: شاطِئُه، وناحِيَتُه. وعَبَرَه عَبْراً وعُبوراً: قَطَعَه من عِبْرِه إلى عِبْرِهِ..."([[64]](#footnote-64))

 يلاحظ على نص مادة "عبر" أن الفعل "عَبَرَ" ورد له مصدران، هما:عَبْر، وعُبُور، والأول منهما هو القياسي، أو هو الغالب في "فَعَل" المتعدي، أما الثاني فيمكن تفسير مجيئه حملا على مرادفه، وهو "مرور"، فكلاهما فيه معنى المجاوزة.

**1ـ 2 ـ5ـ السَّماحَة و الرَّفَاقَة.**

 جاء في "سمح": "سَمُحَ، ككَرُمَ، سَماحاً وسَماحَةً وسُموحاً وسُموحَةً وسَمْحاً وسِماحاً، ككِتابٍ جادَ"([[65]](#footnote-65))

 و جاء في "رفق": "الرِّفْقُ، بالكسر ما اسْتُعِينَ به، واللُّطْفُ. رَفِقَ به، وعليه، مُثَلَّثَةً، رِفْقاً ومَرْفِقاً...والرَّفِيقُ المُرافِقُ، ج رُفَقاءُ، فإذا تَفَرَّقوا ذَهبَ اسمُ الرُّفْقَةِ لا اسمُ الرَّفِيقِ للواحدِ والجَميعِ، والمَصْدَرُ الرَّفاقةُ، كالسَّماحَةِ"([[66]](#footnote-66))

 يعد مصدر "الرَّفاقةُ "مصدراً غير قياسي للفعل (رَفَقَ)، ولعل حمله على نظيره السَّماحَة كان سبباً في وجوده من جهة، وتعدد مصادر الفعل (رَفَقَ) من جهة أخرى.

**1ـ2ـ6ـ السقامة والظماءة.**

 جاء في "ظمأ": "ظَمِئ، كفرح، ظَمْئاً، وظَمَأً، وظَمَاءً، وظَماءَةً، فهو ظَمِئ وظَمْآنُ... عَطِشَ، أَوْ أَشَدُّ العَطَشِ، وإليه اشْتَاقَ، والاسمُ منهما الظِمْءُ بالكسر"([[67]](#footnote-67))

 وقد أشار سيبويه إلى هذا المصدر حين قال:" وقالوا:الظماءة كما قالوا: السقامة؛ لأن المعنيين قريب، كلاهما ضرر على النفس، وأذى لها" ([[68]](#footnote-68))

 ولم يذكر المجد "سقامة" في "سقم".([[69]](#footnote-69)) ولما كانت المعاني مختلفة ومتعددة، وصيغة الفعل واحدة، والمصادر هي التي تميز المعاني، وتفرق بينها كما مَرَّ في التفريق بين المعاني فإن المصدر قد يأخذ صيغة المصدر الذي يشبه معناه تمييزا له عن بقية المصادر، وتقريبا لمعناه، فالفعل "ضَرَبَ" على سبيل المثال لما تعددت معانيه، تعددت مصادره تبعا لذلك، وجاء المصدر "ضِرَابا" موافقا لبناء النكاح؛ لما بينهما من تشابه في المعنى من جهة، وتمييزا له عن بقية المصادر بذلك الوزن الذي يوحي بمعناه من جهة أخرى، حيث إن مصدر"النكاح" هو الأشهر، فحمل الضِّّراب عليه، يؤكد ذلك ما جاء في القاموس حيث افتتحت مادة "نكح" بالنص التالي: "النِّكاحُ الوَطْءُ، والعَقْدُ لَهُ. نَكَحَ، كَمَنَعَ وضَرَبَ، ونَكَحَتْ..."[[70]](#footnote-70)(2) وجاء في " ضرب" "ضَرَبَه يَضْرِبُهُ، وضَرَّبَهُ،...وضَرُبَتْ يَدُهُ، ككَرُم جادَ ضَرْبُها. وضَرَبَتِ الطَّيْرُ تَضْرِبُ ذَهَبَتْ تَبْتَغِي الرِّزْقَ، وعلى يَدَيْهِ أمْسَكَ، وفي الأرضِ ضَرْباً وضَرَبَاناً خَرَجَ تاجِراً أو غازياً، أو أسْرَعَ، أو ذَهَبَ، وبنَفْسِه الأرضَ أقامَ، كأضْرَبَ، ضِدُّ، والفَحْلُ ضِراباً نَكَحَ "[[71]](#footnote-71)(3)

 وقد أشار سيبويه إلى ذلك المعنى بقوله:" وقالوا: ضربها الفحل ضِرَابا كالنكاح، والقياس ضَرْبَا، ولا يقولونه كما لا يقولون: نَكْحَا، وهو القياس"[[72]](#footnote-72)(4).

ومن هنا لاحظ النحاة أن المعاني المتقاربة تأتي مصادرها على بناء واحد، فحاولوا استخلاص هذه المعاني المتقاربة والأوزان التي تشترك فيها، ولعل الباعث لاشتراكها في بناء مصدري هو تقارب معانيها.

 ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن سيبويه في حديثه عن مصادر الأفعال وتشابهها إذا اقتربت معانيها جعلها قاعدة تصلح لتفسير الصيغ المتعددة للفعل الواحد، ولم يقصرها على الأبواب التي ذكرها النحاة.

**المبحث الثالث**

**الحمل على الضد**[[73]](#footnote-73)(1)

**1ـ3ـ1ـ مقدمة**

 وكما أن المصدر يأتي على مثال المصدر الذي يقارب معناه ويشبهه، فإن المصدر يأتي أيضا على مثال المصدر الذي هو ضد معناه، وكما يُحمل المصدر على نظيره في المعنى يُحمل على ضده في المعنى، ومن علماء اللغة من أشار إلى ذلك من ذلك قول ابن جني إذ ذكر أن "العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه ؛كما تجريه مجرى نظيره" [[74]](#footnote-74)(2).

 وقد أشار سيبويه إلى هذا العامل وأثره على تعدد المصادر في غير موضع، من ذلك ما نقله الرضي:" وأما قولهم: فرقته، وفزعته، فقال سيبويه:"هو على حذف الجار، والأصل فرقت منه، وفزعت منه، قال : وأما خشيته فأنا خاش، والقياس "خَشٍ"، فالأصل أيضا خشيت منه، فحمل على رحمته، حمل الضد على الضد؛ ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاش، والقياس "خَشٍ" ؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب فَعِل، وكذا كان قياس مصدره "خشى" فقيل خشية حملا على رحمة ، وكذا حمل ساخط على رَاضٍ مع أنه لازم ، يقال: سَخِطَ منه أو عليه "[[75]](#footnote-75)(3).

 وموضع الشاهد في كلام سيبويه السابق:"وكذا قياس مصدره "خشى" فقيل خشية حملا على رحمة"حيث فسر سيبويه مجيء "خشية" مصدرا لـ "خَشِيَ" بحمله على ضده وهو "رحمة" مع أن الغالب فيه "خَشْي"، وإن كان التضاد بين "خَشِيَ" و "رَحِمَ" هنا محل نظر، فهذا أمر خاص بالمثال، ولكن الحمل على الضد يعد سببا معتمدا في تفسير تعدد المصادر، وبالرجوع إلى هاتين المادتين في معجم القاموس يتأكد ذلك فقد جاء في "خشي":"ي خَشِيَهُ، كرضِيَهُ، خَشْياً، ويُكْسَرُ، وخَشْيَةً وخَشاةً ومَخْشاةً ومَخْشِيَةً وخَشَيَاناً، وتَخَشَّاهُ خافَهُ، وهو خاشٍ وخَشٍ..." ([[76]](#footnote-76))

 وجاء في "رحم":"الرَّحْمَةُ، ويُحَرَّكُ الرِقَّةُ، والمَغْفِرَةُ، والتَّعَطُّفُ، كالمَرْحَمَةِ والرُّحْمِ، بالضم وبضمَّتَيْنِ، والفِعْلُ كعَلِمَ، ورَحَّمَ عليه تَرْحِيماً، وتَرَحَّمَ، والأولى الفُصْحَى، والاسمُ الرُّحْمَى"([[77]](#footnote-77))

 يظهر من النصين السابقين أن الرحمة هي المصدر الأشهر، والأكثر استعمالا، ولعل في افتتاح الفيروزآبادي المـادة بها ما يؤكد ذلك، وكان الغالب في أمثاله (فَعْل) أي: "رَحْم"؛ لأنَّ فعله "رَحِمَ" من باب "فَعِلَ" المتعدي، ولكن سُمِع فيه "رحمة"، واشتهر فيه، ومن هنا حملت الخشية على الرحمة من حمل الضد على الضد، وبذا يُعَلَّل وجود مصدر "خَشْيَةً" في مصادر الفعل "خشي" من جانب، ويفسر تعددها من جانب آخر.

 وقد قدم ابن سيده شرحاً لكلام سيبويه السابق، فقال:" ومعنى قول سيبويه: فلم يجيئوا باللفظ كلفظ ما معناه كمعناه، يريد:لم يقولوا: خَشٍ كما قالوا: فَرِقٌ ووَجِلٌ، وقوله: ولكن جاؤا بالمصدر والاسم على ما بِناءُ فِعْله كبناء فعْلِه المصدرُ يعني الخشْية والاسمُ يعني الخاشي، فالخَشْية بمنْزلةِ الرَّحْمة في وزْنها، والخاشي كالرَّاحِم في وَزْنِه، وبناءُ خَشِيَ يَخْشَى كبناء رَحِمَ يَرْحَم، وهو ضِدُّه، وقد يُحْمَل الضِّدُّ في اللفظِ على ما يُضادُّه لتلبُّسهما بحيِّز واحدٍ، وإن كانا يتنافيان في ذلك الحيِّز كالألْوان المضادَّة والرَّوائحِ والطُّعومِ المتضادَّة. قال: وجاؤا بضِدِّ ما ذَكَرْنا على بنائه "([[78]](#footnote-78))

 كما فسر ابن درستويه مجيء بناء "وِجْدَان" في مصادر الفعل "وَجَدَ" بالحمل على الضد، فقال:"فمن ذلك قولهم في مصدر وجدت الضالة:الوجدان على بناء الفِعْلان؛ لأنه مثال ضده، وهو النِشدان، يقال: نشدت الضالة، إذا طلبتها، وسألت عنها نشدانا، فلما وجدوها قالوا: وجدتها وجدانا،فلما صار مصدره موافقا لبناء النشدان؛ استدل على أن وجدت ههنا إنما هو للضالة خاصة"([[79]](#footnote-79)).

 وقال سيبويه في موضع آخر:"وقالوا: ظَرُفَ ظُرْفا، وهو ظريف، كما قالوا:ضَعُفَ ضُعْفا، وهو ضعيف, وقالوا في ضد الحلم:جهل جهلا، وهو جاهل، كما قالوا: حرد حردا، وهو حارد، فهذا ارتفاع في الفعل واتضاع"([[80]](#footnote-80)).

 واعتمادا على كون الحمل على الضد سببا في تعدد المصادر، وتأسيساً على أقوال العلماء فإنه يمكن تفسير بعض أمثلة تعدد المصادر الواردة في المعجم، ومن هذه الأمثلة ما يلي:

 **1ـ3ـ2ـ السعادة والشقاوة.**

 جاء في "سعد": "سَعَدَ يَوْمُنا، كنَفَعَ، سَعْداً وسُعوداً يَمِنَ، مثلَّثَةً... والسَّعادَةُ: خِلافُ الشَّقاوَةِ. وقد سَعِدَ، كعَلمَ وعُنِي، فهو سعيدٌ ومَسْعودٌ"([[81]](#footnote-81))

 و جاء في "شقي": "و الشَّقا الشِدَّةُ، والعُسْرُ، ويُمَدُّ، شَقِيَ، كَرَضِيَ، شَقَاوَةً، ويُكْسَرُ، وشَقاً وشَقاءً وشَقْوَةً، ويُكْسَرُ. وشَقاهُ اللّهُ وأشْقاه..." ([[82]](#footnote-82))

 يمكن تفسير مجيء مصدر الشقاوة للفعل "شقي" بالحمل على ضده وهو السعادة، فلعله كان هو الأشهر، ومن ثمَّ حمل عليه ضده، يؤيد ذلك استعمال صاحب المعجم لها، ومهما يكن من أمر فلا يهم أيهما حمل على الآخر، ولكن تعدد صيغ المصادر ناشئ عن الحمل على الضد.يقول سيبويه:" وقالوا سَعِدَ يَسْعَدُ سَعَادَة وشَقِيَ يَشْقَى شَقَاوَة وسَعِيد وشَقِي فأحدهما مرفوع والآخر موضوع،وقالوا الشقاء"([[83]](#footnote-83)).

**1ـ3ـ3ـ العِزَّة والذِّلَة**

 جاء في "عزز": "عَزَّ يَعِزُّ عِزًّا وعِزَّةً، بكسرهما، وعَزازَةً صارَ عَزيزًا، كتَعَزَّزَ، وقَوِيَ بعدَ ذِلَّةٍ "([[84]](#footnote-84)).

 وجاء في "ذلل": "ذَلَّ يَذِلُّ ذُلاًّ وذُلالَةً، بضمهما، وذِلَّةً، بالكسر، ومَذَلَّةً وذَلالَةً هانَ" ([[85]](#footnote-85)).

 يمكن تفسير مجيء مصدر "ذِلَّةً" بالحمل على ضده "عِزَّةً " يقوي ذلك أن وزن المصدر ليس قياسيا في الفعل " ذَلَّ " بل هو قياسي في المصدر الدال على النوع، وهو هنا ليس كذلك، وكأن العِزَّةً كانت أشهر في الاستعمال، ثم حملت عليها ذِلَّةً.

كما يلاحظ اشتراك المادتين في المصدرين الذين على "فَعَالة "، وهما: عَزازَةً، ذَلالَةً، ويمكن تفسير ذلك الاشتراك بالحمل على الضد.

 **1ـ3ـ4ـ الصعوبة والسهولة.**

 جاء في "صعب": "واسْتَصْعَبَ الْأَمْرُ صارَ صَعْباً، كأصْعَبَ، وصَعُبَ، ككرُمَ، صُعوبَةً، والشيءَ وجَدَه صَعباً، لازِمٌ مُتَعَدٍّ، كأَصْعَبَهُ. وصَعَّبَه جَعَلَه صَعْباً، كتَصَعَّبَه"([[86]](#footnote-86)).

 وجاء في "سهل: " السَّهْلُ، وككَتِفٍ كلُّ شيءٍ إلى اللين، والنِسْبَةُ سُهْلِيٌّ، بالضم، وقد سَهُلَ، ككَرُمَ، سَهالَةً، وسَهَّلَهُ تَسْهيلاً: يَسَّرَه. والسَّهْلُ: الغُرابُ، و من الأرضِ: ضِدُّ الحَزْنِ، ج: سُهولٌ، وقد سَهُلَتْ، ككَرُمَ، سُهولَةً"([[87]](#footnote-87)).

 وقد جمع سيبويه بين المصدرين السابقين في قوله:"حزن حزونة للمكان، وهو حزن، كما قالوا:سهل سهولة وهو سهل، وقالوا:صعب صعوبة، وهو صعب ؛لأن هذا إنما هو الغلظ والحزونة"([[88]](#footnote-88)).

**1ـ3ـ5ـ العُسْر واليُسْر**

 جاء في "عسر": "العُسْرُ، بالضم وبضمتينِ وبالتحريكِ ضِدُّ اليُسْرِ، كالمَعْسُورِ.والعُسْرَةُ والمَعْسَرَةُ والمَعْسُرَةُ والعُسْرَى خِلافُ المَيْسَرَةِ، عسِرَ، كفَرِحَ، فهو عَسِرٌ، وعَسُرَ، ككَرُمَ، عُسْراً وعَسارَةً"([[89]](#footnote-89)).

جاء في "يسر":**"** واليُسْرُ، بالضم وبضمتين، واليَسارُ واليَسارَةُ والمَيْسَرَةُ، مُثلَّثَةَ السين:السُّهولَةُ، والغِنَى. وأيْسَرَ إِيساراً ويُسْراً: صارَ ذا غِنًى، فهو مُوسِرٌ ج: مَياسِيرُ أو اليُسْرُ: ضدُّ العُسْرِ. وَتَيَسَّرَ واسْتَيْسَرَ: تَسَهَّلَ"([[90]](#footnote-90)).

 يمكن تفسير وجود "صيغة "يُسْر "المصدرية بالحمل على صيغة "عُسْر" التي تحمل ضد معناها.

 ويؤيد القول بالحمل على الضد في هذه المصادر وأمثالها أن هذه الألفاظ المتضادة كثيرا ما تستعمل في الكلام مقترناً بعضها ببعض، أو متتابعة، ومن ثمَّ فإن مجيئها على الوزن نفسه يكون أخف في الاستعمال، كما أن ذكر اللفظ قد يستدعي ضده في الذهن مما يحمل على التسوية بينهما في الوزن والصيغة، كما أن في ذلك تحديدا لمعنى المصدر من خلال استدعاء ضده الذي يوافقه في الوزن.

 وبعد الانتهاء من كتابة هذا المبحث قرأت بحثا للدكتور خالد النملة عن "أثر المعنى في تعدد أبنية التكسير" وقد اعتمد فيه على "الحمل على النقيض" كسبب في تفسير تعدد أبنية التكسير، وجاء فيه: "مما يدل على قوة أثر الوظيفة المعنوية في تعدد أبنية التكسير أن العرب حملت بعض الأبنية على بعض مراعاة للمعنى المضاد، من باب حمل النقيض على نقيضه في العرب المعنى، وليس للتقارب أو التشابه في المعنى"([[91]](#footnote-91))

 ولعل في ذلك تأكيد على أن الحمل على النقيض عادة من عادات العرب في كلامهم من جانب، وسبب من الأسباب التي أدت إلى تعدد الأبنية من جانب آخر.

 وفيما يلي رسم توضيحي فيه محاولة لتفسير تعدد مصادر الفعل " وَجَدَ" من خلال عدة أسباب من ضمنها:الحمل على النظير، والحمل على الضد ـ كما ذهب ابن درستويه([[92]](#footnote-92))ـ وهذه المصادر حسبما جاء في القاموس هي: "وَجَدَ المَطْلوبَ، كوَعَدَ ووَرِمَ، يَجِدُهُ ويَجُدُهُ، بضمِّ الجِيمِ، ولا نَظيرَ لَها، وجْداً وجِدَةً ووُجْداً وَوُجوداً ووِجْداناً وإجْداناً، بكسرِهِما أدْرَكَهُ"([[93]](#footnote-93))

وَجَدَ

وَجْداً وُجْداً جِدَة وجوداً وِجداناً إجداناً

 ( إعلال بحذف فاء المصدر)

 ( قد يكون من باب تقارض الصيغ، أو اختلاف اللغات)

حمل على نظيره (الهَمْ)

 حمل على ضده ( النِشْدان )

 ناشئة عن قلب الواو همزة في (وجداناً )

 (شكل:2)

**المبحث الرابع**

**المعاني الصرفية للصيغ المصدرية**

**1ـ4ـ1ـ مقدمة**

 تتميز كثير من الأبنية في اللغة العربية بوجود معان مخصوصة لها، ومن هنا كان للفظ نوع من الدلالة يكتسبه من وزنه هو الدلالة الصرفية، و"هي دلالة تقوم على ما تؤديه الأوزان الصرفية العربية وأبنيتها من معان"([[94]](#footnote-94))

 وقد تنبه المتقدمون من اللغويين إلى تلك الدلالة، ومن ذلك حديث ابن جني عنها تحت اسم "الدلالة الصناعية" في" باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية" حيث قال: "ألا ترى إلى قام، و(دلالة لفظه على مصدره)، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة "[[95]](#footnote-95)( 2).

ومن هنا وجدت علاقة وثيقة بين البنية الصرفية وما تعبر عنه من دلالات تختص بها، يقول الدكتور محمد المبارك: "إن صيغة الكلمة أو وزنها عنصر من العناصر الأساسية التي تحدد معناها، ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة"[[96]](#footnote-96)( 3).

 وتفسير وجود هذه العلاقة كما يرى الدكتور صبحي الصالح:"فقد اتخذ العرب في لغتهم للمعاني العامة، أو المقولات المنطقية قوالب, وأبنية خاصة، فجعلوا للفاعلية والمفعولية

والمكان والزمان والحرفة... ولمعان أخرى كثيرة صيغا وقوالب بحيث إذا بنيت أي مادة من مواد الألفاظ على تلك الهيئة، وصيغت في ذلك القالب أدت ذلك المعنى متصلا بتلك المادة"([[97]](#footnote-97)).

 ويكون ذلك في المصادر التي لها معان عامة بحسب أوزانها، وذلك عندما يكون للمصدر معنى لغوي يكتسبه من أصله الذي يرجع إليه، ثم يضاف إليه معنى آخر عند الوزن، وقد رصد علماء اللغة أبنية مصدرية تشترك مع المصادر في دلالتها على الحدث، وتفترق عنها بالدلالة على معان معينة، وتتميز هذه المعاني بأنها معان عامة تشترك فيها كثير من الألفاظ ليس مردها المعاني الخاصة بالأصل اللغوي، فاختلاف أبنية المصادر لا يرجع إلى وجود فروق لغوية بينها.

 ويمكن تفسير هذا الارتباط بأن العرب احتاجت التعبير عن بعض المعاني المتكررة، والمشتركة كالمبالغة، والمرة، فخصصت أبنية مصدرية للتعبير عن هذه المعاني، وعلى هذا فهي من الأبنية التي دعت إليها الحاجة، ولعلها تدخل فيما ذكره ابن الحاجب حين قال: "وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر...والمصدر واسمي الزمان والمكان..." ([[98]](#footnote-98)).

 وفيما بعد لاحظ العلماء ارتباط هذه الأبنية بمعان محددة في أمثلة كثيرة، وفي سياقات مختلفة، ومن مواد لغوية متعددة، فربطوا تلك الصيغة المصدرية بذلك المعنى، ثم جعل بعضها قياسا، يقاس غيره عليه، ويصاغ على ذلك البناء نفسه.

 ومما لاشك فيه أن العلماء لم يقولوا بقياسية هذه المصادر إلا بعد ملاحظة كثرة أمثلتها مع ارتباطها بمعنى محدد؛ لذا تختلف هذه المصادر، فمنها ما هو قياسي، ومنها ما اختلف في كونه سماعيا، أو قياسيا.

 يقول عبد المجيد عابدين: "فهذه الأوزان وأمثالها لم تنشأ إلا بعد أن وجدت لها نماذج أولا، ولا شك أنها كانت نماذج قليلة أول الأمر"([[99]](#footnote-99))

 وقد ارتبطت الدلالة الصرفية بوجود زيادة على اللفظ، وتلك الزيادة قد تكون حركة، أو حرفا، أو هما معاً، أو أكثر من حرف، يقول ابن جني في حديثه عن الزيادة لمعنى:" فهذه الأشياء ونحوها مما زيد للمعنى،ألا ترى أن الدلالة على ذلك المعنى تزول بزوال ذلك الزائد"([[100]](#footnote-100)). ومن أبرز هذه المعاني العامة المرتبطة بأبنية مصدرية مخصوصة ما يلي:

 **1ـ4ـ2ـ الدلالة على المرة.**

 ويفيد هذا البناء تقييد حدوث الفعل بمرة واحدة، وهو المصطلح عليه حديثا بـ "اسم المرة"([[101]](#footnote-101)) وهو نوع من المصادر يدل على الحدث، ولكنه يتميز عنها بدلالته على حدوث الفعل مرة واحدة، يقول سيبويه: " وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعْلة على الأصل"([[102]](#footnote-102)), وقال في موضع آخر:" فإذا جاءوا بالمرة جاءوا بها على فَعْلَة"([[103]](#footnote-103))

 وهو قياسي كما يفهم من كلام سيبويه السابق؛ إذ أشار إلى أن اسم المرة له وزن يختص به، وهو "فَعْلَة"، و لم يحدد الفعل وإنما جعله عاماً , وجعل الدلالة على المرة مرتبطة بوزن "فَعْلة" .

 ويصاغ من الفعل الذي تتوفر فيه الشروط التالية:

1- أن يكون فعله تاماً , فلا يصاغ اسم المرة من ( كان, وعسى )، يقول أبو حيان: "والمرة من الفعل الثلاثي التام تبني على فَعْلَة نحو ضَرْبَة وجَلْسَة قياساَ مطرداً "([[104]](#footnote-104))

2- أن يدل على معنى حسي، فلا يصاغ اسم المرة من الأفعال ذات المعاني القلبية، نحو (فَهِمَ، وعَلِم َ).([[105]](#footnote-105))

3- ألا يكون فعله دالاً على صفة ثابتة كأفعال السجايا فلا يصاغ من ( حَسُنَ , وخَبُثَ). ([[106]](#footnote-106))

 ويصاغ اسم المرة من الثلاثي المجرد على وزن فَعْلةَ كما مرَّ في كلام سيبويه السابق، أما إذا كان المصدر الأصلي على زنة فعلة "كدعوة" و"بغتة" دل على معنى المرة بالوصف بمرة "واحدة".([[107]](#footnote-107))

 وقد ظهر من خلال دراسة تعدد المصادر في القاموس أن الإتيان باسم المرة كان سببا في تعددها، وتنوع صيغها، مع أنه التزم في المقدمة بأنه لا يذكر المطرد، واسم المرة من المصادر القياسية إلا أن المجد كان يورده في بعض المواد، ومن أمثلة ذلك الآتي:

\*"الْأَمْرُ ضِدُّ النَّهْيِ، كالْإِمارِ والْإِيمارِ، بكسرهما، والآمِرَةِ، على فاعِلةٍ. أمَرَه، وبه، وآمَرَه فَأْتَمَرَ، الحادِثَةُ،ج أُمورٌ، ومَصْدَرُ أمَرَ علينا، مُثَلَّثَة إذا وَلِيَ، والاسْمُ الْإِمْرَةُ، بالكسر. وقولُ الجوهريِّ مَصْدَرٌ، وهَمٌ. وله عَليَّ أَمْرَةٌ مُطاعةٌ، بالفتح، للمَرَّةِ منه"([[108]](#footnote-108)).

\*" الرِّزْقُ، بالكسْرِ ما يُنْتَفَعُ به، كالمُرْتَزَقِ، والمَطَرُ، ج أرْزاقٌ، وبالفَتْحِ المَصْدَرُ الحَقيقِيُّ، والمَرَّةُ الواحِدَةُ بهاءٍ"([[109]](#footnote-109)).

\*"و خَطا خَطْواً واخْتَطَى واخْتَاطَ، مَقْلوبَةً مَشَى. والخُطْوَةُ، ويُفْتَحُ ما بينَ القَدَمَيْنِ ج خُطاً وخُطْواتٌ، وبالفتح المَرَّةُ ".

 **1ـ4ـ3 ـ الدلالة على الهيئة أو الحالة**

 وهو ما يصطلح عليه بـ"مصدر النوع" أو "اسم الهيئة"، وهو نوع المصادر يتميز عنها

بدلالتها على صفة الحدث، ونوعه، وهيئته، وقد ورد ذكره عند النحاة منذ سيبويه، ولكن بمسميات مختلفة تختلف في لفظها وشكلها، وتتفق في مفهومها، يقول سيبويه: "هذا باب ما تجئ فيه الفِعْلة تريد بها ضربا من الفعل " ([[110]](#footnote-110))

 ويقول ابن قتيبة: "وإن أردت الضرب من الفعل كسرت تقول: "هو حَسَنُ القِعْدَة" و"الجِلْسَة"([[111]](#footnote-111)). وهو مصدر النوع يقول الرضي:" وبكسر الفاء للنوع نحو: ضِربة، وقِتلة "([[112]](#footnote-112))، وهو مصدر الهيئة يقول ابن مالك في الألفية: " وفِعْلَة لهيئة كجِلْسَة "([[113]](#footnote-113))

 ويصاغ اسم الهيئة من الفعل الذي يستوفي الشروط نفسها التي ذكرت في صياغة اسم المرة.

 وصفة الحدث وهيئته لا تتضح من صيغة المصدر فحسب بل لابد من وجود قرينة من وصف، أو إضافة تحدد الهيئة، وتبين الصفة، نحو: جَلَسَ التلميذ جِلْسَةً حسنة، والفارس حَسنُ الرِّكبَة، وإن كانت التاء في مصدره الأصلي فرق بينهما بالوصف، نحو: نَشَدَ الضَّالَّة نِشدة عظيمة.

 وقد أورد صاحب القاموس اسم الهيئة في بعض المواد اللغوية، رغم كونه قياسياً مما أدى إلى تعدد المصادر، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

 \*"القُعودُ والمَقْعَدُ الجُلوسُ، أو هو من القِيامِ، والجُلُوسُ من الضَّجْعَةِ ومن السُّجودِ. وقَعَدَ به أقْعَدَهُ. والمَقْعَدُ والمَقْعَدَةُ مكانُهُ. والقِعْدَةُ، بالكسر نَوْعٌ منه"([[114]](#footnote-114)).

 \*"السَّمْعُ حِسُّ الْأُذُنِ، والْأُذُنُ، وما وَقَرَ فيها من شيءٍ تَسْمَعُه، والذِّكْرُ المَسْموعُ، ويكسرُ،كالسَّماعِ، ويكونُ للواحِدِ والجَمْعِ، ج: أسْماعٌ وأسْمُعٌ، جج: أسامِعُ، سمِع، كَعَلِمَ، سَمْعاً، ويكسرُ، أو بِالفتح: المَصْدَرُ، وبالكسر: الاسمُ، وسَماعاً وسَماعَةً وسَماعِيَةً، وتَسَمَّعَ واسَّمَّعَ. والسَّمْعَةُ: فَعْلَةٌ من الإِسْماع، وبالكسر: هَيْئَتُه. وسَمْعَكَ إليَّ، أي: اسْمَعْ مِنِّي. وقالوا: ذلك سَمْعَ أُذُني"([[115]](#footnote-115))

 مما يلاحظ على المثالين السابقين أن المجد عَبَّر عن اسم الهيئة بـ "النوع" تارة و بـ"الهيئة" تارة أخرى.

 **1ـ4ـ4ـ المبالغة**

 نبه علماء اللغة على أن ثمة أبنية مصدرية تفيد تكثير حدوث الفعل، وتؤدي غرض المبالغة في ذلك، ومن هذه الأبنية ما يلي:

 **1ـ4ـ4ـ(أ) الفِعِّيلَى**

 يقول سيبويه عن هذا البناء:"وأما الفِعِّيلَى فتجىء على وجهٍ آخر تقول: كان بينهم رِمِّيَّا، فليس يريد قوله: رمياً، ولكنّه يريد ما كان بينهم من التَّرامي وكثرة الرمي، ولا يكون الرّمِّيَّا واحداً. وكذلك الحِجِّيزي. وأما الحِثِّيثَي فكثرة الحثّ كما أن الرّمِّيَّا كثرة الرمي، ولا يكون من واحد. وأما الدِّلِّيلَي فإنما يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها. وكذلك القِتِّيتَي، والهِجِّيري: كثرة الكلام والقول بالشيء. والخِِلِّيفي: كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها."([[116]](#footnote-116))

 ومن أمثلة ذلك البناء الواردة في المعجم الآتي:

 \* " ودَلَّهُ عليه دَلالَةً، ويُثَلَّثُ، ودُلولةً فانْدَلَّ: سَدَّدَهُ إليه.والدِّلِّيلى، كخِلِّيفَى: الدَّلالَةُ، أو عِلْمُ الدَّليلِ بها، ورُسوخُهُ، وقَوْلُ الجوهَرِيِّ: الدِّلِّيلَى: الدَّليلُ، سَهْوٌ، لأنَّه من المَصادِرِ"([[117]](#footnote-117)).

 \*"الخَطْبُ الشأنُ، والْأَمْرُ صَغُرَ أو عظُمَ، ج خُطُوبٌ. وخَطَبَ المرأةَ خَطْباً وخِطْبَةً وخِطِّيبَى،

بكسرهما"([[118]](#footnote-118)).

**1ـ4ـ4ـ(ب) تَفْعَال**

 ذكر سيبويه هذا المصدر في:" باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر" وقال فيه:" كما أنك قلت في فَعَلت فَعَّلْت حين كثرت الفعل. وذلك قولك في الهَذْر: التَّهذار، وفي اللعب: التَّلعاب، وفي الصفق: التَّصفاق، وفي الرد: الترداد، وفي الجولان: التجوال، والتقتال والتسيار. وليس شيء من هذا مصدر فعَّلت، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلت على فَعَّلت"[[119]](#footnote-119)(1)

 وقد جاءت أمثلة كثيرة لهذا المصدر في القاموس مفيدة معنى التكثير في حدوث الفعل،ومن ذلك:

\*"الرُّعْبُ، بالضمِّ وبِضَمَّتَيْنِ الفَزَعُ. رَعَبَهُ، كَمَنَعَهُ خَوَّفَهُ... كرَعَّبَهُ تَرْعِيباً وتَرْعاباً، فَرَعَبَ"[[120]](#footnote-120)(2)

\*"سَكَبَ الماءَ سَكْباً وتَسْكاباً فَسَكَب هو سُكُوباً"[[121]](#footnote-121)(3)

\*"وكَلَّمَه تَكْلِيماً وكِلاَّماً، ككِذَّابٍ. وتَكَلَّمَ تَكَلُّماً وتِكِلاَّماً تَحَدَّثَ. وتَكالما"[[122]](#footnote-122)(4)

 وقد سكت سيبويه عن حكم هذين المصدرين من حيث القياس والسماع، فلم يشر إلى كونهما سماعيين أو قياسيين[[123]](#footnote-123)(5)، بينما صرح الرضي بأنها غير قياسية على الرغم من كثرة ورودها في كلام العرب[[124]](#footnote-124)(6)، وذهب جماعة منهم ابن مالك في التسهيل إلى أنه مصدر لفَعَّلَ بتشديد العين[[125]](#footnote-125)(7).

 ولعل المناسبة بين اللفظ والمعنى ظاهرة، فالزيادة في اللفظ ناسبت الزيادة في المعنى والمبالغة فيه، يقول ابن يعيش: "فليس في هذه المصادر ما هو جار على فَعْل لكن لما أردت التكثير عدلت عن مصادرها، وزدت فيها ما يدل على التكثير ؛لأن قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى" ([[126]](#footnote-126))

 **1ـ4ـ4ـ**(ج) دخول التاء على المصدر أحيانا يفيد المبالغة في الدلالة على الحدث، يقول المبرد: "والمصادر تقع على فَعَالة للمبالغة "([[127]](#footnote-127))، فكما أن التاء قد تأتي مع الصفات للمبالغة في الوصف لا للتأنيث([[128]](#footnote-128))، فكذلك الحال مع بعض أبنية المصادر.

 ومن المصادر التي يمكن أن تصنف التاء فيها للمبالغة مصدر "خَسارَةً " جاء في "خسر": "خَسَرَ، كفَرِحَ وضَرَبَ، خَسْراً وخَسَراً وخُسْراً وخُسُراً وخُسْراناً وخَسارَةً و خَساراً ضَلَّ"([[129]](#footnote-129))

و مصدر"سفاهة" إذ جاء في" سفه" : "السَّفَهُ، مُحرَّكةً، وكسَحابٍ وسَحابَةٍ خِفَّةُ الحِلْمِ، أو نَقِيضُهُ، أو الجَهْلُ. وسَفِهَ نَفْسَهُ ورأيَهُ، مُثَلَّثَةً حَمَلَهُ على السَّفَهِ "([[130]](#footnote-130))

 **1ـ4ـ5 ـ الدلالة على "الخصائص والصفات والأحوال المختلفة للاسم "**([[131]](#footnote-131))

 وهو ما يعرف بالمصدر الصناعي،وقد أشار سيبويه إليه من خلال أمثلة له لما تكون التاء فيه زائدة " وكذلك: جبروتٌ وملكوتٌ، لأنهما من الملك والجبرية... وكذلك: التقدمية لأنها من التقدم "([[132]](#footnote-132))

 وقال الفراء:" فما جاءك من مصدر لاسم موضوع، فلك فيه الفُعُولة، و الفُعُولية، وأن تجعله منسوبا على صورة الاسم، من ذلك أن تقول: عبدٌ بَيِّن العُبُودية، و العُبُودة والعبدية، فقس على

هذا "([[133]](#footnote-133))

 **1ـ4ـ5ـ(أ) المصطلح**

 أما مصطلح المصدر الصناعي فلم يستعمله المتقدمون من النحاة، فهو من المصطلحات المتأخرة، وإنما أطلقوا عليه أسماء أخرى، فالفراء كما مر سماه مصدر لاسم موضوع([[134]](#footnote-134))، وقال الأزهري: "وقيل في مصدر كيف الكيفية"([[135]](#footnote-135)).

 وهي النظائر عند ابن سيده، يقول:"إن المصدرَ اسمُ الحدَثِ الذي تَصَرَّفُ منه الأفعالُ نحو: الضَّرْب، تَصَرَّف منه" ضرب ـ يَضْرِب، وسَيَضْرِب" والمصدر للفعل كالمادة المشتَرَكة؛ ولذلك سمَّته الأوائلُ مثالاً، وسَمَّوْا ما اشتُقَّ منها التَصاريفَ ونَظائر، فأما النظائرُ عندهُم فما جَرى على وَجْهِ النسب، وهذا غيرُ مستعمَل في لغة العربِ، إنما يقولونه بوَسيط، كقولهم: فَعَلَ كذا على جِهَة العَدْل، وعلى جهة الجَوْر، وعلى جهة السَّهْو، وعلى جهة الخيْر، وعلى جِهة الشَّرِّ، ولا يقولون على العَدْلِيَّة، ولا على الجورِيَّة، ولا على الخَيْرِيَّةِ، ولا على الشَّرِّيَّةِ"([[136]](#footnote-136))

 **1ـ4ـ5ـ(ب)المعنى الصرفي**

 يقول ابن درستويه: "وتصير الفعولة بياء النسب مؤكدة للمبالغة في المصدر"([[137]](#footnote-137))، وهو مصدر يدل على "حقيقة الاسم وما يحيط به من الهيئات والأحوال"([[138]](#footnote-138))

**1ـ4ـ5ـ(ج) صياغته**

 يصاغ من اللفظ بزيادة ياء النسب، وتاء التأنيث، يقول ابن درستويه: "وكل اسم أو صفة نسب بالياء وأنث بالهاء، صار مصدرا لفعل مقدر، وإن لم يكن له فعل"([[139]](#footnote-139))

تضاف إلى ألفاظ كثيرة، منها: اسم الجنس وهو المصدر كالرجولة والطفولة، وأسماء الأعيان كالإنسانية، والأدوات كالكمية والكيفية.

 وتقول الدكتورة وسمية المنصور: "وأمَّا تعدد أبنية الألفاظ التي يصاغ منها فهو راجع إلى تعدد أنماط الأسماء والأدوات سوى الأفعال"([[140]](#footnote-140))

 **1ـ4ـ5ـ(د) قياسيته.**

 رأى مجمع اللغة العربية قياسية المصدر الصناعي؛ للحاجة إليه فأصدر قرارا أنه "إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء"([[141]](#footnote-141))

 أما الفيروزآبادي فالذي يظهر أنه كان يعده اسما، يتضح ذلك من قوله في "ربب":" الرَّبُّ، باللامِ لا يُطْلَقُ لِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ، وقد يُخَفَّفُ، والاسْمُ الرِّبابَةُ، بالكسر، والرُّبُوبِيَّةُ، بالضمِّ "([[142]](#footnote-142))

كمّ ""وقد تُجْعَلُ اسْماً تامًّا فَتُصْرَفُ وتُشَدَّدُ، وتَقولُ أكْثَرُ من الكَمِّ والكَمِّيَّةِ "([[143]](#footnote-143))

وأحياناً يعطف المصدر الصناعي على المصادر الأخرى، ومن ذلك ما جاء في "عبد":" والعَبْدِيَّةُ والعُبودِيَّةُ والعُبودَةُ والعِبادَةُ الطَّاعَةُ "([[144]](#footnote-144))

 كما جاء في "طفل": "الطَّفْلُ الرَّخْصُ الناعِمُ من كلِّ شيءٍ ج طِفالٌ وطُفولٌ، وهي بهاءٍ.

طَفُلَ، كَكَرُمَ، طَفَالَّةً وطُفُولَةً. والطِّفْلُ، بالكسر الصَّغيرُ من كلِّ شيءٍ، أو المَوْلودُ، ووَلَدُ كلِّ

وحْشِيَّةٍ أيضاً، بَيِّنُ الطَّفَلِ، والطَّفالَةِ، والطُّفولَةِ، والطُّفولِيَّةِ "([[145]](#footnote-145))

 **1ـ4ـ6ـ الحركة والاضطراب**

 وصيغته الدالة عليه من المصادر هي: "فَعَلان"، يقول ابن جني:" وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو النقزان، والغليان، والغثيان. فقابلوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال"([[146]](#footnote-146)). ويصاغ من (فَعَلَ) اللازم.

 وقد أصدر مجمع اللغة قرارا بصحة قياسية "فَعَلان"جاء فيه:"يقاس المصدر على وزن "فَعَلان" لفَعَلَ اللازم مفتوح العين إذا دلَّ على تقلب واضطراب"([[147]](#footnote-147))

ومن أمثلة ذلك المصدر الواردة في المعجم الآتي:

\*"ذَرَفَ الدَّمْعُ يَذْرِفُ ذَرْفَاً وذَرَفاناً وذُروفاً وذَريفاً وتَذْرافاً سالَ "([[148]](#footnote-148))

\*"رَجَفَ حَرَّكَ، وتَحَرَّكَ، واضْطَرَبَ شَديداً، رَجْفاً ورَجَفاناً ورُجوفاً ورَجيفاً "([[149]](#footnote-149))

**1ـ4ـ 7ـ الحرفة والولاية**

 وصيغته الدالة عليه من المصادر، هي: "فِعَالة "

 و يصاغ من أبواب الفعل الثلاثة، وقد أقر المجمع قياسية "فِعَالة "في الدلالة على الحرف وما أشبهها([[150]](#footnote-150)).

 **1ـ4ـ8ـ الصوت**

 وله صيغتان " فُعال"، و" فَعِيل"، والأولى أكثر ورودا من الثانية في الأصوات، وقد يشتركان في التعبير عن الصوت نفسه، ولعل في اختيار هذا الوزن للتعبير عن الصوت مناسبة بين اللفظ والمدلول؛ لأن الألف حرف مد فيعطى فرصة في مدِّ الصوت به يتناسب مع المدلول الذي هو عبارة عن أصوات فيها طول، وكذلك الياء.

ويصاغ من " فَعَلَ" اللازم، وقد أقر المجمع صياغة المصدر الدال على الصوت على وزني " فُعال"، و" فَعِيل" قياساً[[151]](#footnote-151)(1).

ومن أمثلة ذلك المصدر الواردة في المعجم الآتي:

 \*"نَعَبَ، الغُرابُ وغَيْرُه، كَمَنَعَ وضَرَبَ، نَعْباً ونَعيباً ونُعاباً وتَنْعاباً ونَعَبَاناً صَوَّتَ"[[152]](#footnote-152)(2)

 \*"وـ الديكُ صَقْعاً وصَقيعاً وصُقاعاً، بالضم صاحَ"[[153]](#footnote-153)(3)

 \*" صَلَ، يَصِلُّ صَليلاً صَوَّتَ، كصَلْصَلَ صَلْصَلَةً، ومُصَلْصَلاً، و اللِّجامُ امْتَدَّ صَوْتُه. فإن تُوُهِّمَ تَرْجيعُ صَوْت، فَقُلْ: صَلْصَلَ، وتَصَلْصَلَ، وصَلَّ البَيْضُ يَصِلُّ صَليلاً سُمِعَ له طَنينٌ عندَ القِراعِ"[[154]](#footnote-154)(4)

1. () بلقاسم بلعرج، ظاهرة تعليل الألفاظ، مجلة الدراسات اللغوية،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،م4 ع2، يوليو-سبتمبر،2002م، 1. [↑](#footnote-ref-1)
2. () ينظر: ابن جني، الخصائص، 1/48، والسيوطي، الاقتراح، 70. [↑](#footnote-ref-2)
3. () الزجاجي، الإيضاح، 65ـ66. [↑](#footnote-ref-3)
4. () ابن جني، الخصائص، 2/164. [↑](#footnote-ref-4)
5. () السيوطي، المزهر، 1/400. [↑](#footnote-ref-5)
6. () ينظر: محمد حسين، مقالات في اللغة والأدب، 56. [↑](#footnote-ref-6)
7. () محمد حسين، مقالات في اللغة والأدب، 58. [↑](#footnote-ref-7)
8. () ينظر:المرجع السابق، 62. [↑](#footnote-ref-8)
9. () المرجع السابق، 118. [↑](#footnote-ref-9)
10. () أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، تحقيق:عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م)، 842. [↑](#footnote-ref-10)
11. () ابن منظور، لسان العرب، (عنا) 15/106. [↑](#footnote-ref-11)
12. (3) أبو البقاء،مرجع سابق،842. [↑](#footnote-ref-12)
13. () ابن جني، الخصائص، 1/215 [↑](#footnote-ref-13)
14. (1) ابن جني، الخصائص، 1/215. [↑](#footnote-ref-14)
15. (1) سيبويه، الكتاب، 1/24 [↑](#footnote-ref-15)
16. (2) المرجع السابق، 2 /102 [↑](#footnote-ref-16)
17. (3) أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، أدب الكاتب، شرحه: علي فاعور، (بيروت: دار الكتب العلمية،1988م)، 221 [↑](#footnote-ref-17)
18. (1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، 226 [↑](#footnote-ref-18)
19. (2) ينظر: أبو يوسف يعقوب بن اسحاق ابن السكيت، إ صلاح المنطق، اعتنى بتصحيحه: محمد مرعب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2002م)(31، 35، 80، 96) [↑](#footnote-ref-19)
20. (3) ابن سيده، المخصص، 4/337. [↑](#footnote-ref-20)
21. (4) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، 187. [↑](#footnote-ref-21)
22. (5) فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية،( عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2005م)،6 [↑](#footnote-ref-22)
23. (1) ابن دستوريه، تصحيح الفصيح، 187. [↑](#footnote-ref-23)
24. (2) المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-24)
25. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( ضرب /107). [↑](#footnote-ref-25)
26. () سورة الأعراف،الآية:189. [↑](#footnote-ref-26)
27. () الفيروزآبادي، مرجع سابق، (مرر/ 474). [↑](#footnote-ref-27)
28. () المرجع السابق، (آمن/ 1176). [↑](#footnote-ref-28)
29. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط ، (وجب/ 141). [↑](#footnote-ref-29)
30. () ابن درستويه، تصحيح الفصيح، 190. [↑](#footnote-ref-30)
31. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (برأ/ 34). [↑](#footnote-ref-31)
32. () المرجع السابق، (هوم/1098). [↑](#footnote-ref-32)
33. () ابن درستويه، مرجع سابق، 188. [↑](#footnote-ref-33)
34. () الفيروزآبادي ، مرجع سابق (عبر/ 434). [↑](#footnote-ref-34)
35. () الفيروزآبادي،القاموس المحيط، (حرم/1061). [↑](#footnote-ref-35)
36. () المرجع السابق (قدم/ 1323). [↑](#footnote-ref-36)
37. () المرجع السابق، (وسم/ 1166،1167). [↑](#footnote-ref-37)
38. () الفيروزآبادي،القاموس المحيط، (صغر/ 424). [↑](#footnote-ref-38)
39. () المرجع السابق، (كدر/ 469). [↑](#footnote-ref-39)
40. () ينظر: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، وآخرون، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964م) المواضع التالية: ( عدل 2/209)، (قدح 4/37)، (ضيق 9/217)

(2) ينظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-40)
41. () [↑](#footnote-ref-41)
42. () ابن درستويه، تصحيح الفصيح، 355. [↑](#footnote-ref-42)
43. () ينظر: أبو اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، (بيروت: عالم الكتب، 1988م)، 1/288، والأزهري، مرجع سابق، (كره،6/12) [↑](#footnote-ref-43)
44. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ضعف/ 1024). [↑](#footnote-ref-44)
45. () المرجع السابق، (كره/ 1252). [↑](#footnote-ref-45)
46. () وسيمة عبد المحسن المنصور، ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد 54،( 2005م)، 41. [↑](#footnote-ref-46)
47. (1) سيبويه، الكتاب،3/446. [↑](#footnote-ref-47)
48. (2) محمد بن عبد الله بن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد عبد الباقي، ط3 ( بيروت: عالم الكتب، 1403هـ)،216 [↑](#footnote-ref-48)
49. (3) سيبويه، مرجع سابق، 4/12. [↑](#footnote-ref-49)
50. (4) المرجع السابق، 4/16. [↑](#footnote-ref-50)
51. (1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (زهد/ 286). [↑](#footnote-ref-51)
52. (2) المرجع السابق،(يئس/582). [↑](#footnote-ref-52)
53. (3) المرجع السابق،(سئم) 1119. [↑](#footnote-ref-53)
54. (4) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، 219 [↑](#footnote-ref-54)
55. (5) المرجع السابق، 187 [↑](#footnote-ref-55)
56. (6) ابن سيده، المخصص، 4/280. [↑](#footnote-ref-56)
57. (1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (غضب/120). [↑](#footnote-ref-57)
58. (2) المرجع السابق، (سخط/669). [↑](#footnote-ref-58)
59. (3) سيبويه، الكتاب، 4/6. [↑](#footnote-ref-59)
60. (1) ابن سيده، المخصص، 4/481. [↑](#footnote-ref-60)
61. (2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (حبب/ 71). [↑](#footnote-ref-61)
62. (3) المرجع السابق، (ودد/ 325 ). [↑](#footnote-ref-62)
63. (4) المرجع السابق، (مرر/474). [↑](#footnote-ref-63)
64. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (عبر/ 434 ). [↑](#footnote-ref-64)
65. () المرجع السابق، (سمح/225). [↑](#footnote-ref-65)
66. () المرجع السابق، (رفق/887). [↑](#footnote-ref-66)
67. () المرجع السابق (ظمأ/47). [↑](#footnote-ref-67)
68. (5) سيبويه ،الكتاب، 4/21. [↑](#footnote-ref-68)
69. () ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط،(سقم/ 1121). [↑](#footnote-ref-69)
70. (2) المرجع السابق، (نكح/ 246) [↑](#footnote-ref-70)
71. (3) المرجع السابق،(ضرب/ 107) [↑](#footnote-ref-71)
72. (4 ) سيبويه، الكتاب، 4/21 [↑](#footnote-ref-72)
73. (1) ذكر النحويون "الحمل على ضده" ضمن عللهم تحت مصطلح "علة نقيض "ومن أمثلتها نصبهم النكرة ب"لا" حملاً على نقيضها "إنَّ"، ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو،71-72 [↑](#footnote-ref-73)
74. (2) ينظر: ابن جني، الخصائص، 3/389. [↑](#footnote-ref-74)
75. (3) الرضي، شرح الشافية،1/73، ولم أجد النص في كتاب سيبويه. [↑](#footnote-ref-75)
76. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (خشي/ 1248). [↑](#footnote-ref-76)
77. () المرجع السابق، (رحم/ 1111) [↑](#footnote-ref-77)
78. () ابن سيده، المخصص، 4/287 [↑](#footnote-ref-78)
79. () ابن درستويه، تصحيح الفصيح، 187. [↑](#footnote-ref-79)
80. () سيبويه، الكتاب، 4/35. [↑](#footnote-ref-80)
81. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (سعد/288). [↑](#footnote-ref-81)
82. () المرجع السابق، (شقي/ 1300) [↑](#footnote-ref-82)
83. () سيبويه، الكتاب، 4/34. [↑](#footnote-ref-83)
84. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط ، (عزز/517). [↑](#footnote-ref-84)
85. () المرجع السابق، (ذلل/ 1002). [↑](#footnote-ref-85)
86. () المرجع سابق ، (صعب/105). [↑](#footnote-ref-86)
87. () المرجع السابق، (سهل/1017). [↑](#footnote-ref-87)
88. () سيبويه، الكتاب، 4/32. [↑](#footnote-ref-88)
89. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (عسر/ 439 ). [↑](#footnote-ref-89)
90. () المرجع السابق، (يسر/500). [↑](#footnote-ref-90)
91. () خالد إبراهيم النملة، "أثر المعنى في تعدد أبنية التكسير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،المجلد الثامن،العدد الثاني،مايو ـيوليه2006م،178 [↑](#footnote-ref-91)
92. () ينظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح،219. [↑](#footnote-ref-92)
93. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(وجد/324). [↑](#footnote-ref-93)
94. (1) عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، (عمان: دار الضياء)، 187 [↑](#footnote-ref-94)
95. (2) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد النجار،( مصر:دار الكتب المصرية،1952م)،3/98. [↑](#footnote-ref-95)
96. (3) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص اللغة العربية، ط7 ( بيروت: دار الفكر، 1981م)، 116 [↑](#footnote-ref-96)
97. () صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط11 ( بيروت: دار العلم للملايين، 1986م)، 278. [↑](#footnote-ref-97)
98. () الرضي، شرح الشافية،1/4. [↑](#footnote-ref-98)
99. () عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية،( مصر: مطبعة الشبكشي، 1951م)،48 [↑](#footnote-ref-99)
100. () ابن جني، المنصف، 1/15 [↑](#footnote-ref-100)
101. () ينظر: خديجة الحديثي،أبنية الصرف،155، ومحمد الطنطاوي، تصريف الأسماء،79. [↑](#footnote-ref-101)
102. () سيبويه، الكتاب،4/45 [↑](#footnote-ref-102)
103. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-103)
104. () أبو حيان، الارتشاف، 2/492. [↑](#footnote-ref-104)
105. () ينظر:الطنطاوي، تصريف الأسماء،79 [↑](#footnote-ref-105)
106. () ينظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-106)
107. () ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب،2/493. [↑](#footnote-ref-107)
108. () الفيروزآبادي،القاموس المحيط،(أمر/344). [↑](#footnote-ref-108)
109. () المرجع السابق (خطا/1249). [↑](#footnote-ref-109)
110. () سيبويه، الكتاب، 4/44. [↑](#footnote-ref-110)
111. () ابن قتيبه، أدب الكاتب،358. [↑](#footnote-ref-111)
112. () الرضي ،شرح الشافية، 1/178. [↑](#footnote-ref-112)
113. () ابن مالك، الألفية،30. [↑](#footnote-ref-113)
114. () الفيروز أبادي، القاموس المحيط، (قعد/ 311). [↑](#footnote-ref-114)
115. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط ، (سمع/ 730). [↑](#footnote-ref-115)
116. () سيبويه، الكتاب، 4/41. [↑](#footnote-ref-116)
117. () الفيروزآبادي، مرجع سابق ، (دلل/ 1000). [↑](#footnote-ref-117)
118. () المرجع السابق، (خطب/81). [↑](#footnote-ref-118)
119. (1) سيبويه، الكتاب، 4/83ـ84. [↑](#footnote-ref-119)
120. (2) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، (رعب/ 89). [↑](#footnote-ref-120)
121. (3) المرجع السابق، (سكب/ 97). [↑](#footnote-ref-121)
122. (4) المرجع السابق، (كلم/ 1155). [↑](#footnote-ref-122)
123. (5) سيبويه، الكتاب، 4/47-48 [↑](#footnote-ref-123)
124. (6) الرضي، شرح الشافية، 1/167. [↑](#footnote-ref-124)
125. (7) ابن مالك، تسهيل الفوائد، 207 [↑](#footnote-ref-125)
126. () ابن يعيش،شرح المفصل،6/56. [↑](#footnote-ref-126)
127. (2) أبو العباس يحيى بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت: المكتبة العصرية، 1997م) 1/167 [↑](#footnote-ref-127)
128. () جلال الدين السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، عناية: محمد بدر الدين النعساني (بيروت: دار المعرفة )، 1/217 [↑](#footnote-ref-128)
129. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (خسر/ 384). [↑](#footnote-ref-129)
130. () المرجع السابق (سفه/1247). [↑](#footnote-ref-130)
131. () كحيل، التبيان في تصريف الأسماء،56 [↑](#footnote-ref-131)
132. () سيبويه، الكتاب،315ـ316. [↑](#footnote-ref-132)
133. () أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق:أحمد نجاتي،ومحمد النجار،(دار السرور)، 3/137 [↑](#footnote-ref-133)
134. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-134)
135. () الأزهري، تهذيب اللغة، 10/392. [↑](#footnote-ref-135)
136. () ابن سيده، المخصص، 4/278. [↑](#footnote-ref-136)
137. () ابن درستويه، تصحيح الفصيح، 398. [↑](#footnote-ref-137)
138. () الطنطاوي، تصريف الأسماء، 78. [↑](#footnote-ref-138)
139. () ابن درستويه، تصحيح الفصيح، 400 [↑](#footnote-ref-139)
140. () وسمية المنصور، ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، 26 [↑](#footnote-ref-140)
141. () مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الأول (أكتوبر،1934م)،(القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق،1935م)،35 [↑](#footnote-ref-141)
142. () الفيروز أبادي، القاموس المحيط، (ربب/ 87). [↑](#footnote-ref-142)
143. () المرجع السابق، (كم/1156 ). [↑](#footnote-ref-143)
144. () المرجع السابق ، (عبد/ 296). [↑](#footnote-ref-144)
145. () الفيروز أبادي، القاموس المحيط ، (طفل/ 1026). [↑](#footnote-ref-145)
146. () ابن جني، الخصائص، 2/152 [↑](#footnote-ref-146)
147. () مجلة مجمع اللغة العربية، 1/35 [↑](#footnote-ref-147)
148. () الفيروز أبادي، مرجع سابق،(ذرف/ 811 ). [↑](#footnote-ref-148)
149. () المرجع السابق، (رجف/ 8120). [↑](#footnote-ref-149)
150. () مجلة مجمع اللغة العربية، 1/35 [↑](#footnote-ref-150)
151. (1) مجلة مجمع اللغة العربية، 1/35. [↑](#footnote-ref-151)
152. (2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (نعب/139) [↑](#footnote-ref-152)
153. (3) المرجع السابق (صقع/737 ). [↑](#footnote-ref-153)
154. (4) المرجع السابق، (صال/1023). [↑](#footnote-ref-154)